المرأة والدراسات العليا
في المملكة العربية السعودية(*)

د. سارة بنت عبد المحسن بن عبد الله بن جلوي آل سعود
كلية التربية للبنات بالدمام

التعليم سمة يقاس بها مدى رقي الأمم ونهضة شعوبها وتقدمها، ومن هنا فقد اكتسب أهمية كبرى في حياة الناس، وسياسات الدول، فأصبح مسؤولية عامة من مسؤولياتها، مما خرج به من دائرة الخاصة والصفوة، ليتحول إلى ركيزة من ركائز البناء التحتي، الذي يشكل القاعدة الأساسية لعملية التنمية بأبعادها المختلفة: الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، وبالتالي فإن التعليم بشكل عام والعالي منه على وجه الخصوص لم يعد ترفاً فكرياً ولا رفاهية اجتماعية يعيشها المتعلم ؛ بل هو ضرورة حضارية لبناء مستقبل مشرق، يعبّد الطريق أمام الأمة لبناء حضارة قوية ثابتة، تحافظ لهذه الأمة على كيانها، ومقوماتها الشخصية الذاتية، وهويتها الإسلامية الصحيحة، في خضم هذا التدفق الحضاري المعاصر، بما يحمله من معطيات فكرية وثقافية وعلمية، وما تحمله من دعوات للتقارب والحوار، في زمن العولمة أو (العوالمية)(١).

والمجتمع السعودي كغيره من المجتمعات، يمر بمرحلة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والتقني، وهو لا يستطيع أن يبقى

(*) ورقة عمل ألقيت في يوم الثلاثاء ١٨من المحرم عام ١٤٢٠هـ ضمن الموسم الثقافي للدارة.

(١) كما يسميها الدكتور محمد علي الهاشمي.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثالث رجب ١٤٢٣هـ، السنة الثامنة والعشرون

بعيداً عنه، أو منعزلاً عنه. ومن هنا كان الاهتمام بعملية التعليم بشقيها العام والعالي والتي من خلالها يتم بناء الإنسان السعودي، وإعداده إعداداً مناسباً لخدمة المجتمع وتحقيق تطلعاته المستقبلية.

وبذا، فقد شهد التعليم العالي في المملكة طفرة هائلة خلال العقود الأربعة الماضية، وذلك لما له من أهمية خاصة في إعداد وتأهيل شباب وشابات هذا البلد لكي يأخذ كل دوره في شتى دروب الحياة، وليسهم في دفع مسيرة النماء والتقدم والرخاء المستمر لهذه الأمة.

لقد تم خلال العقود الأربعة الماضية إنشاء سبع جامعات كبيرة(*) في المملكة(٢)، وعدد من كليات البنات بتخصصاتها المختلفة، لأن تعليم الإناث يسير بشكل متوازن مع تعليم الذكور وإن لم يساوه بالكم. وما زالت نسبتهن أقل من نسبة الذكور فيه.

ومع الاهتمام بالتعليم العالي، ورغبة الكثيرات في مواصلة دراستهن العليا، فقد تحولت الجامعات والمعاهد العليا وكليات البنات، من مراكز تعليمية وثقافية لصفوة المتعلمين إلى مصانع لإنتاج أعداد من الخريجات، وإصدار أكوام من الشهادات، فأصبحت الأولوية للكم لا الكيف، وترتب على هذا النمو الكمي عدم القدرة على المحافظة على جودة المستوى فضلاً عن الحرص عليه، فنتج عن ذلك نوع من التدهور الكيفي الملحوظ؛ لأن النمو الكمي لم يواكبه تطور كيفي(٣).

(*) صارت الآن ثمان جامعات بإنشاء جامعة الملك خالد في أبها (المحرر).

(٢) د. عبد الله باخيل، د. محمد الصادق الجفري، د. شريف صبري، دراسة تحليلية لاتجاهات التعليم الجامعي في المملكة وتقدير الاحتياجات.
ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ٢٥-٢٨/١٠/١٤١٨هـ، ص٢٠.

(٣) وهذا ليس مقتصراً على المملكة وحدها ولكنه يشمل الدول العربية والإسلامية، ويمكن الرجوع إلى الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال، والتي تجمع على حقيقة تدني المستوى وضعفه.

ومن ثم فقد ظهر في طريق الدراسات العليا إشكاليات ومشكلات متعددة أدت إلى انحراف الدراسات العليا عن طريق تحقيق الأهداف المنشودة على الوجه المطلوب، حيث طغى الطابع التقليدي في النقل والاستعارة، وكاد يغيب التجديد والابتكار والإبداع.

وإن هذه الورقة تطرح للمناقشة والبحث مجموعة من الأفكار التي تدور حول بعض إشكاليات ومشكلات الدراسات العليا، وما يعترض طريق الباحثة من عقبات ومعوقات تحول بينها وبين الإبداع، فهي إذاً دعوة للحوار، أكثر من أن تكون عرضاً لحقائق، أو تقديمًا لحلول.

وتلك محاولة للوصول إلى تصور واضح لتفعيل دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة: العقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بتوظيف العلم توظيفاً حقيقياً في خدمة المجتمع المسلم المعاصر والحفاظ على كيانه الخاص، وشخصيته المستقلة في عصر العوالمية.

ولن يتحقق التوظيف الصحيح للعلم إلا إذا أتقنت صناعة المعرفة وتنظيمها وتعلمت كيفية التعامل معها، في خضم هذا الكم الهائل من المعارف.

مفهوم الدراسات العليا وأهميتها

"إذا كان الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية مثلما هو هدفها، فإن ذلك يقتضي بالضرورة إعداد العناصر البشرية المدربة والمقتدرة من مختلف التخصصات النظرية والتطبيقية"(٤).

وبالتالي فإن تنمية معارف الإنسان وقدراته ومهاراته، وقيمه، وصقل مواهبه هي المفهوم الذي تقوم عليه الدراسات العليا، من منطلق أن الإنسان هو مصدر الثروة الحقيقي.

وقد ورد في وثيقة سياسة التعليم في المملكة تعريف التعليم العالي:

(٤) ناصر الدين الأسد، تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، عمّان، مكتبة روائع مجدلاوي، ١٤١٦هـ، ص ١٠٧.

(التعليم العالي هو مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة)[٥].

هذا التعريف ـ وإن كان يدور حول التعليم العالي ـ إلا أنه يصلح لأن يطبق على الدراسات العليا، مع إضافة تركيز الدراسات العليا على البحث العلمي والنهوض به لخدمة المجتمع في التخصصات المختلفة.

أهداف الدراسات العليا من خلال:

أولاً ـ وثيقة سياسة التعليم في المملكة

١ - تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام، لتكون إمكاناته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

٢ - إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديدة.

٣ - إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

٤ - القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب والعلوم، والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية (التكنولوجية).

٥ - النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء

(٥) المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٦هـ، ص ٢١.

الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.

٦ - ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

٧ - القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم(٦).

ثانياً. الدراسات العليا في كليات البنات

١ - فتح مجال الدراسات العليا أمام الفتاة السعودية استكمالاً لهيكل التعليم العالي للبنات بالمملكة وتحقيقاً للتنمية الاجتماعية التي تعد من أهم جوانب نهضتنا الشاملة.

٢ - إعداد جيل من المتخصصات في العلوم المختلفة وفي علم التربية دعماً للنهضة العلمية والتربوية بالبلاد في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديدة.

٣ - إعداد جيل من أعضاء هيئات التدريس بكليات البنات ممن حصلن على المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظيفة.

٤ -النهوض بالبحث العلمي والتأليف والترجمة في مختلف مجالات العلوم والتربية بما يساعد على رفع مستوى الحياة بالمملكة عامة والإسهام في مجال التقدم العلمي في الآداب والعلوم.

٥ -إتاحة الفرصة داخل المملكة للبنات المتفوقات علمياً وتربوياً لإشباع طموحهن إلى النمو العلمي والمهني(٧).

---

(٦) المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ص ٢١ - ٢٢ .

(٧) الرئاسة العامة لتعليم البنات، دليل الدراسات العليا بكليات البنات والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ط١، الرياض، وكالة الرئاسة لكليات البنات، ١٤٠٨هـ، ص ٥.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأهداف الخاصة أهداف عامة تتمثل في الآتي:

١ -إعداد الإنسان القادر على القيام بدور فعال في عملية البناء الحضاري، وتغيير الواقع وصناعة المستقبل وذلك بتنمية جيل من الباحثين المتميزين، وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع.

٢ -دراسة الواقع بما يكتنفه من مشكلات، وتلمس أسبابها، وتحليلها، ومعرفة أبعادها، ووضع الحلول المناسبة لها، لاستشراف مستقبل أفضل، من خلال تفعيل الدراسات العليا لخدمة المجتمع.

الدراسات العليا .. واقع وآفاق

"الجامعة والبحث العلمي والتنمية، ثلاثية ترتبط أطرافها بعلاقة وثيقة، فلا يستقيم لطرف منها كيانه على الوجه الصحيح بغير الطرفين الآخرين.

فالجامعة بهيئتها التدريسية وطلابها هي الإطار والمناخ، والبحث العلمي هو الأداة والوسيلة، والتنمية هي الغاية والهدف "(٨).

لأجل هذا كان الاهتمام الشديد بالدراسات العليا في جامعات المملكة وكليات البنات، بحيث تحقق هذه الثلاثية الغاية المنشودة من الأهداف التي رسمتها سياسة الدولة للتعليم وعلى الأخص الدراسات العليا، ومن ثم فإن المتأمل في واقع تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية، يجد أنه اتسم بخاصية متميزة استطاع من خلالها توفير التعليم، بما يتناسب مع خصوصية المجتمع السعودي الملتزم بمبادئ الشريعة، وقد أثبتت التجربة السعودية نجاحها الكبير في تعليم المرأة والرقي به إلى درجة منح

أثبتت التجربة السعودية نجاحها الكبير في تعليم المرأة والرقي به

(٨) ناصر الدين الأسد، تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، ص ٩٩.

أعلى الشهادات العلمية ألا وهي الدكتوراه من خلال فتح برامج الدراسات العليا في كليات البنات، وجامعات المملكة، وهي تجربة رائدة تستحق التقدير والثناء.

وقد أثمرت هذه البرامج الدراسية العليا عدداً كبيراً من السعوديات الحاصلات على درجة الدكتوراه من داخل المملكة، وذلك خلال فترة قصيرة قياسية إذا ما قيست بمثيلاتها من الجامعات في الدول العربية والإسلامية والعالمية. وفي هذا دلالة واضحة على مدى الاهتمام بتعليم المرأة وتوفير العناصر النسائية المؤهلة لحمل لواء التعليم في البلاد، وتحقيقاً لأهداف سياسة التعليم العالي، وتعليم البنات في المملكة.

وقد أدى هذا الاهتمام إلى تزايد أعداد الراغبات في مواصلة دراستهن الجامعية، والإقبال الشديد من قبل الفتيات على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا بمجالاتها الأدبية والعلمية المختلفة، ومن ثم فقد توسعت المملكة في العقدين الأخيرين في برامج الدراسات العليا مما أثمر نموّاً كميّاً في أعداد الحاصلات على الدرجات العلمية العالية ـ الماجستير والدكتوراه ـ فعلى مستوى كليات البنات ومنذ بداية برامج الدراسات العليا عام ١٣٩٦ ـ ١٣٩٧هـ في كلية التربية بالرياض وحتى هذا العام بلغ عدد الحاصلات على درجة الدكتوراه في كليات البنات ما يربو على (٣٠٠) دكتورة، في مختلف التخصصات في خلال (٢٢) سنة وهو عدد كبير نسبياً[٩].

وقد وردت في معجم أسبار تراجم لعدد (٦٠٨) من الحاصلات على درجتي الدكتوراه والماجستير[١٠].

(٩) وكالة الرئاسة لكليات البنات، دليل أعضاء هيئة التدريس من السعوديات الحاصلات على درجة الدكتوراه ورتبهن العلمية وتخصصاتهن في كليات البنات، ١٤١٦هـ.

(١٠) أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، معجم أسبار للنساء السعوديات، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ، جـ١، ص ٤٥ .

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو:

هل واكب هذا التطور الكمي تطور نوعي ؟ بمعنى: هل تمكنت هؤلاء الحاصلات على أعلى الدرجات العلمية من الارتقاء بالمستوى العلمي والتعليمي، والإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية ؟

ذلك أن المسألة لا تقف عند حدود إمداد المجتمع (البلاد) بأعداد من أعضاء هيئة التدريس لتحقيق التنمية وتطبيق نظام السعودة؛ بل الأصل هو تخريج فتيات مؤهلات تأهيلاً علمياً على أعلى المستويات التعليمية والتربوية ؟

فهل هذا المطلب متحقق بصورة مناسبة تتناسب مع أهداف التعليم في المملكة ؟

بإلقاء نظرة عامة (ولا أقول مستقصية لعدم تعاون الجهات المعنية معي في تزويدي بالبيانات والإحصاءات المطلوبة لتقديم حقائق دقيقة) على مستوى برامج الدراسات العليا، وطبيعة الدراسة فيه وتأثير ذلك على نوعية الخريجات ومستواهن العلمي وتفاعلهن العملي، نجد أن الجمود وضعف المستوى وقلة الإبداع سمة تكاد تكون عامة في الجامعات وكليات البنات، وهذا ينبئ بوجود إشكالية تعاني منها برامج الدراسات العليا في المملكة؛ مما يعني ضرورة دراسة الواقع، والبحث عن الأسباب لمعرفة مكمن العلة.

مشكلات في طريق تفعيل الدراسات العليا

إن تفعيل الدراسات العليا وصلاحها لن يتحقق من خلال عمليات الترميم والترقيع لبعض الأجزاء كما هو الحال الآن، ولكن يحتاج إلى دراسة واقعية موضوعية شاملة، وطرح حقيقي صريح لأبعاد المشكلة، ومحاولة جادة صادقة لإيجاد الحلول الناجعة، والوصول إلى نتائج دقيقة محددة، مما يستلزم وجود لجان بحثية متخصصة تقوم

بدراسات ميدانية تحليلية، تخرج منها بتصور واضح لحقيقة الوضع وسبل الإصلاح.

ولما كان هذا الأمر غير متاح في هذه العجالة وهذا الجهد الفردي؛ فإني من خلال الواقع المعاش، والتجربة الواقعية، قد بدت أمامي كثير من المعوقات التي أسهمت في التقليل من فاعلية الدراسات العليا، وإضعاف مستوى الخريجات. أعرض لبعض منها، والتي تأخذ محل الصدارة، لما لها من تأثير قوي، فنحن أشد ما نكون حاجة إلى الطرح الموضوعي والحوار الصادق. وفيما يلي أهم العوائق:

١ - عوائق اجتماعية:

ما زالت نظرة المجتمع نحو البحث العلمي، واستكمال الدراسات العليا يشوبها شيء من التحفظ وعدم القناعة، وذلك لكون هذه المرحلة وما يتبعها تستلزم من الباحثة قضاء الكثير من الوقت في البحث والمطالعة والكتابة، إضافة إلى ضرورة التنقل والسفر بحثاً عن المصادر والمراجع والمعلومات اللازمة للبحث والتي قد لا تكون متوافرة داخل المملكة مما قد يتصادم مع العادات والتقاليد، وأحياناً لعدم توفر المحرم أو الرفقة التي تمكن الباحثة من السفر حتى داخل المملكة، وهذا بدوره يشكل عائقاً نفسياً وعملياً بالنسبة للباحثة ولعائلة الباحثة ومجتمعها، وبالتالي ينعكس أثره على البحث ومستواه وسيره أحياناً كثيرة.

٢- عوائق تعليمية:

الأصل في عملية الدراسات العليا والبحث العلمي ثلاثية متكاملة تتكون من: طالب باحث، وأستاذ، ومنهج، وأي خلل أو ضعف في أحد أطراف هذه الثلاثية ينعكس أثره الواضح على الطرفين الآخرين؛ فمع التوسع في قاعدة الدراسات العليا والاهتمام بها، لم يواكب هذا الاهتمام حرص على المستوى والمحافظة على جودة النوعية العلمية، ورفع مستوى الأداء البحثي.

إن النمو العلمي السريع كان له خطره الواضح على التعليم نفسه، فغالباً ما تكون العجلة والنمو المتسارع سبباً في عدم تحري توفر المقومات الأساسية للعمل الجامعي مما يؤدي في النهاية إلى نتائج عكسية تؤدي إلى الإضرار بالعملية التنموية، وضياع الجهود والأموال دون مردود يذكر.

والمشكلات التي تعاني منها الدراسات العليا في العالم العربي والإسلامي بشكل عام، والمملكة بشكل خاص تتمثل في العوائق التي تقف في طريق نمو الدراسات العليا وتطورها بصورة صحيحة سليمة، تجعلها تقوم بدورها الفعال في تحقيق خطط التنمية، والمحافظة على كيان المجتمع وثقافته وحضارته، فالأصل في وجود الجامعات والكليات هي إنتاج العقول المفكرة الناقدة، والأيدي العاملة الماهرة، لا أن تكون مصنعاً لإصدار الشهادات، ولكن الواقع يقول بأنها تحولت من "مؤسسة إنتاجية فعالة" إلى "حلية اجتماعية" تستكمل بها الشكليات المظهرية، والوجاهة الاجتماعية، التي أصابت المجتمع بالمرض الحضاري الخطير "مرض الشهادات" كما يسميه "رونالد دور".

وتتمثل أهم العوائق التعليمية في:

أ - غياب المنهجية، وانعدام التخطيط :

تفتقر الجامعات وكليات البنات إلى رؤية واضحة تتم من خلال وضع تخطيط مستقبلي يركز على تطوير المناهج الدراسية في السنوات التمهيدية، وتطوير البحوث العلمية وربطها بالمجتمع وقضاياه وتوثيق الصلة بينهما[١١].

(١١) انظر: عبد الرحمن أحمد صائغ، وآخرون، تقويم العملية الأكاديمية بجامعة الملك سعود: أنموذج في التقويم الشامل، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٤١٦هـ، ص ١٧٧.

فمعظم برامج الدراسات العليا تقوم على الارتجالية والآنية، وردود الفعل الوقتية، فليس هنالك أي ارتباط بين خطط التنمية، واحتياجات البلاد، وبرامج الدراسات العليا، والتي نجد أنها تبتعد يوماً بعد يوم عن احتياجات المجتمع، ومطالب الواقع ومستلزماته، مما يؤكد بعدها الحقيقي عن التخطيط والمنهجية، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإن عدم التخطيط وغياب المنهجية أدى إلى التداخل المخل بين مفردات المقررات المختلفة، بل وتكرارها في مراحل مختلفة، بالمسميات نفسها والتوصيف نفسه، فما يُدرس لمرحلة البكالوريوس يعاد تدريسه مرة أخرى لطالبات الدراسات العليا.

ومن جانب ثالث فقد أدى هذا الغياب للتخطيط والمنهجية إلى عدم الاهتمام بتطوير برامج الدراسات العليا وتفعيلها لتتناسب مع الثورة العلمية والمعرفية، والتقنية العالمية: مادة، وأسلوباً، وإنتاجاً؛ فجاءت كثير من الدراسات بعيدة عن الواقع، غير مسايرة لروح العصر واحتياج المجتمع، إضافة إلى أنها حصرت الباحثات داخل إطار ضيق من المعرفة، لا يتجاوز حدود البحث الذي تقوم به، ومحيط الكلية التي تنتمي إليها، فغاب البحث وغابت الباحثة عن المشاركة الفعلية في عملية التنمية والبناء الحضاري.

وهناك جانب آخر يتمثل فيه غياب التخطيط وغياب المنهجية، وهو عدم التنسيق بين الجامعات والكليات في المملكة مما أدى إلى التكرار والازدواجية، وعدم وجود خطط مستقبلية متكاملة تعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي، والتأهيل البحثي من خلال التعاون وتبادل الخبرات والدعم الاستشاري فيما بينهما.

فغياب السياسة العلمية الواضحة المشتركة بين الجامعات والكليات عقبة في طريق تفعيل الدراسات العليا لتأثيراته السلبية على تهيئة البيئة المناسبة للبحث العلمي.

ب - ضعف مستوى هيئة التدريس والإشراف :

التدريس بمفهومه الحقيقي لا يقتصر على نقل المعلومة والفكرة من مصادرها ومراجعها وتوصيلها إلى الطالبة، لكنه تفاعل إيجابي وحوار فعال، وتنمية لقدرات الطالبة أو الباحثة، للتفاعل مع المعلومات: تحليلاً، ونقداً، واستنباطاً، وربطاً بينها وبين الواقع، مما يستوجب تهيئة الأجواء النفسية والعلمية للطالبة، وتوجيهها التوجيه الصحيح لمتابعة مجريات الأمور، وتنمية قدراتها على التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، في تعاملها مع الكتب الأمهات، ومستجدات العلم والمعرفة والأحداث، وهذا يستلزم أن يكون عضو هيئة التدريس (المعلم والمشرف) يتميز بمستوى علمي عال، وقدرات تربوية تؤهله لأن يكون دافعاً للباحثة على الإبداع والتجديد.

ولكن الواقع يؤكد أن كثيراً ممن يتولون التدريس في الدراسات العليا، ويقومون بالإشراف على الرسائل الجامعية لا يخضعون لعملية انتقاء وتمحيص لاختيار أفضل الكفاءات العلمية، وإنما يكتفى فيهم بالشهادة أو الدرجة العلمية، دون النظر إلى القدرات العلمية والنفسية، فيأتون دون المستوى المطلوب: علماً، وفكراً، وثقافة، واطلاعاً، مما يجعلهم عاجزين عن أن يمدوا الطالبة باحتياجاتها العلمية والمعرفية والبحثية، ويحبسونها في إطار فكرهم الضيق، وعلمهم القليل، وليس أمام الطالبة في هذه الحالة إلا أن تستسلم لهذا الوضع فتموت علمياً وفكرياً، أو تذهب فتبحث عن البدائل المعرفية، والتوجيه البحثي، هنا وهناك، فتضيع بين المدارس الفكرية المختلفة، والتوجهات البحثية المتباينة.

يضاف إلى ذلك تقصير بعض المشرفين في القيام بواجباتهم الإشرافية من متابعة للباحثة، وتوجيهها، ومحاولة تعليمها وتطوير قدراتها.

وتبقى نقطة في غاية الأهمية وهي أن ليس كل من حمل شهادة الدكتوراه يصلح لأن يكون أستاذاً معلماً أو مشرفاً موجهاً، فالشهادة شيء، والتعليم شيء آخر يحتاج إلى مؤهلات وقدرات تتجاوز حد المعلومات والمعارف.

ليس كل من حمل شهادة الدكتوراه يصلح لأن يكون أستاذاً معلماً أو مشرفاً موجهاً

جـ - هُزال القدرة البشرية :

والهزال المقصود هنا هو هزال عددي، وهزال نوعي، ويتمثل الأول في قلة أعداد هيئة التدريس وعدم تناسب أعدادهم مع أعداد الطالبات المتزايدة، مما يجعل عضو هيئة التدريس يتحمل عدداً كبيراً من الساعات التدريسية والتي تؤثر سلباً على قدراته البحثية الخاصة وعطائه العلمي ؛ فتقل كفاءته العلمية[١٢] بالنسبة للمستوى المطلوب في الدراسات العليا والتي يفترض أن تتميز الدراسة فيها بالعمق والجدية، والتأصيل.

أما الثاني، فهو نتيجة حتمية للأول، ويتمثل في ضعف مستوى هيئة التدريس.

د - جمود أسلوب التدريس، وتقليدية البحث :

إن الترابط بين المحتوى والطريقة أمر في غاية الأهمية، فطريقة التدريس في الدراسات العليا ترجمة عملية للأهداف التربوية والبناء المستقبلي، ومن ثم فإن غياب التخطيط المستقبلي، وانعدام المنهجية الواضحة، وضعف مستوى أعضاء هيئة التدريس أسلم إلى الجمود الواضح في أسلوب التدريس واعتماده على نمط واحد هو تحكم الأستاذ في العملية التعليمية، المتمثل بفرض رأي واحد، والالتزام بوجهة نظر محددة عن طريق الإلقاء والتلقين، والاعتماد على

(١٢) انظر: محمد نبيل نوفل (د)، تأملات في مستقبل التعليم العالي، ط١، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢م، ص ٤١ - ٤٤ .

المحاضرة التي لا يشترك فيها مع الأستاذ أحد، وليس على الطالبة أو الباحثة سوى الحفظ النصي ثم تفريغ ما حفظته على ورقة الامتحان، مع حصرها التام في الكتاب المقرر، أو المذكرات التي يقوم الأستاذ بإعدادها، والتي غالباً ما تكون قديمة معدة منذ زمن طويل مما يدرسه الأستاذ لطالبات مرحلة البكالوريوس ويكررها في كل عام، وقد سبق للطالبة دراستها، فتدرسها مرة أخرى دون أية إضافة أو تجديد، أو عمق.

إنه التكرار الذي لا يقدم سوى إضاعة للوقت والجهد، وقتل لشخصية الباحثة؛ فلا حوار ولا نقاش ولا تفكير ولا إبداع، بل تسطيح للفكر، وتعطيل للعقل، وقتل للملكات الإبداعية، فقد تحولت الطالبة إلى مستقبلة للمعرفة مسلمة بها.

وبذا فقد تحولت الجامعات والكليات إلى مصانع (لإصدار الشهادات، وليس لإنتاج العقول المفكرة، والأيدي العاملة الماهرة، ومكان لاجترار المعرفة وليس للإضافة إليها... إنها تقوم بكفاءة بالغة بـ " إغلاق العقل العربي" و" إفقار الروح العربية"، وتأكيد تبعيتهما، بدلاً من أن تكون عاملاً في نموهما وازدهارهما واستقلالهما)[١٣].

وفي خضم هذا الجمود ونظام التلقين والحفظ في السنوات التمهيدية غيبت الناحية البحثية، مما أدى إلى تأخير النضج المعرفي، والعقلية البحثية لدى الطالبة، وضعف الشخصية العلمية.

أما فيما يتعلق بالبحوث فقد غلبت عليها سمة التقليد، والنقل، والاستعارة، ودراسة الموضوعات البعيدة الصلة عن المجتمع والعصر، ومتطلبات الحياة اليومية للناس، إضافة إلى ما فيها من تسطيح في العرض، وتلفيق بين الأقوال والآراء، واهتمام بالشكليات، وبعد عن العمق والاستقصاء، واستعجال في النتائج.

(١٣) محمد نبيل نوفل (د)، مرجع سابق، ص ٥٦ .

مع أن الأصل في البحوث الجامعية أن تكون مما يفيد المجتمع، ويناقش قضايا العصر، ومشكلات الحياة، ويهتم بإثراء الحياة الفكرية والثقافية والتقنية.

هـ - ضعف مستوى طالبة الدراسات العليا وغياب الأهداف :

إن ضعف مستوى التعليم بمستوياته المختلفة يكاد يكون ظاهرة عامة، وقد واكب هذا الضعف التوسع الكمي في عمليات القبول في الجامعات والكليات دون الاهتمام بقدرات الطالبات واستعداداتهن التأهيلية للدراسة الجامعية، والقناعة بمجال التخصص أو النفور منه، هذا التراكم الكمي مع ضعف الحصيلة العلمية الأصلية، وضعف مستوى التدريس أدى إلى انعكاس هذه الأوضاع على التكوين العقلي والنفسي للطالبة بحيث أصبحت متلقية للمعارف ومسلمة بها، مستهلكة للعلم غير قادرة على المشاركة فيه أو صنعه، تعرف ما تلقته ودربت عليه، وإن لم تتقنه، وتعجز عن التعامل مع المتغيرات أو المستجدات؛ لأنها أعدت لتعيش الماضي، ولم تؤهل للسير نحو المستقبل والحياة فيه.

إضافة إلى فقدان المهارة في التعامل مع المكتبات، والوصول إلى الكتب، والاطلاع على الدوريات، واستخراج المعلومات. وقد أسلم هذا الوضع إلى ضياع النوعيات الممتازة في هذا الخضم غير المتجانس، يضاف إلى ذلك عدم وجود معايير واضحة ودقيقة لاختيار المعيدات والمحاضرات، فكانت النتيجة ضعفاً ثلاثي الأبعاد: ضعف الطالبة، ضعف المنهج، ضعف الأستاذ. والمحصلة بحوث دون المستوى، وعضوات هيئة تدريس غير مؤهلات.

لقد كان الهدف منذ بداية الطريق هو الحصول على الشهادة، المرتبطة بالوظيفة والوضع الاجتماعي، وبالتالي فإن الاهتمام بالإبداع، والارتقاء بالمستوى العلمي والفكري، وتحقيق البعد الثقافي أمر غير وارد ؛ لأن الحصول على الشهادة يتم بأيسر الطرق

وأقصرها، في ظل التساهل المميت في منح الدرجات العلمية للماجستير والدكتوراه لتحقيق نظام السعودة.

و - عدم توفر مراكز للبحوث، والمستوى المتواضع لمكتبات الكليات :

مراكز البحوث والمكتبات هي الروافد الرئيسة التي تمد الباحثة باحتياجاتها من المصادر والمراجع والدوريات، والمعلومات اللازمة لإعداد البحث.

وانقطاع الصلة بالمراكز البحثية وصعوبتها، كما أن ضعف المكتبات الجامعية وضعف مستوى ما تقدمه من خدمات، وافتقادها للنظم الحديثة، ووسائل الاتصال المعرفي وما يترتب على ذلك من صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات، والمستجدات المعرفية، ينعكس بآثاره الواضحة على مستوى البحث ونتائجه.

ز - القيود النفسية والفكرية، وانعدام الجو العلمي والثقافي الحر :

الإبداع والابتكار، والشخصية العلمية المتكاملة، تحتاج إلى بيئة مناسبة تنميها، وترعاها، وتعطيها قدرة حقيقية على الاستقلالية والحركة، وبعبارة أدق جو علمي ثقافي منفتح، وحرية تعليمية حقيقية، تبث في النفس الشعور بالطمأنينة والراحة والتفكير الحر، لكن واقع الدراسات العليا هو في حقيقته بعيد كل البعد عن هذه المفهومات، إن لم يكن عكسها تماماً، فالجو العلمي والثقافي يكاد يكون مفتقداً، ويتميز بالركود، لانهماك الجميع في عملية التدريس ومستلزماتها، فلا توجد ندوات مفتوحة، أو لقاءات علمية حرة بين الجامعات والكليات، أو مؤتمرات تجدد النشاط وتفتح الآفاق على العالم من حولنا، إضافة إلى أن الباحثة - طالبة الدراسات العليا - ترسف في قيود كثيرة تملأ نفسها بالخوف، وواقعها بالقلق، وتحيط عقلها بأسوار عالية من الانغلاق بأقفال: ممنوع، ولا يصلح، وعدم الموافقة؛ مما يحصر الباحثة ضمن إطار المحظور، فتقع أسيرة التقليد، والموضوعات المحايدة والتي غالباً ما تكون بعيدة عن الواقع،

وعن مشكلات المجتمع، وطروحات العصر، مما يفقد البحث قيمته الموضوعية، ويعوّد الباحثة على الاتكالية الفكرية، والكسل العلمي، ويحولها إلى شخصية تبعية مستسلمة، لا دور لها ولا رأي، ولا قدرة على تحمل المسؤولية العلمية.

فهامش الحرية العلمية بالغ الضيق في مجال البحوث العلمية، وهذا من أخطر وأسوأ المعوقات أمام الدراسات العليا؛ لأنه يعطل مهمة برامج هذه الدراسات الأساسية والمتمثلة بالقيام على تطوير الإنسان من خلال تنشيط قدراته على التفكير الفعال، والمحافظة على الذات.

٣ - معوقات إدارية وتنظيمية:

إن عدم مرونة اللوائح، وبطء الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى بعدها في كثير من الأحيان عن الواقعية وموضوعية التعامل، وخضوعها إلى سلسلة من الإجراءات البطيئة والقرارات المتناقضة في بعض الأحيان لعدم وجود تنسيق ومتابعة بين الجهات الإدارية المختلفة، وبُعْد أصحاب القرار النهائي عن الواقع العملي للدراسات العليا ؛ يؤثر سلباً على عملية التفعيل الحقيقي لها، ويعود بنتائج عكسية محبطة تسلم إلى عدم الشعور بالانتماء إلى المكان.

يضاف إلى ذلك عدم مراعاة الجهات المسؤولة لأوضاع الباحثات الاجتماعية، وارتباطهن بالأسرة والزواج ؛ مما قد يضطرهن في بعض الأحيان إلى الانتقال من مكان إلى آخر، فتجد الباحثة الأنظمة تقف في وجهها سداً منيعاً.

إن هذه المعوقات وغيرها تقف حجر عثرة في طريق تطوير الدراسات العليا، وإبداع الباحثات وتحقيق الإنجازات العلمية المرجوة.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثالث رجب ١٤٢٣هـ، السنة الثامنة والعشرون
الدارة

التوصيات (نظرة مستقبلية)

في خضم هذا التطور العلمي المذهل، والتدفق المعرفي المتواصل، نحن بحاجة إلى معرفة استشرافية، يحملها إنسان مستقبلي لنوعية جديدة من الباحثات تقدر على مواجهة التغيير، والتعامل مع الواقع، والسير إلى المستقبل بخطى ثابتة، وعزيمة مؤكدة، وحصانة شرعية وثقافية تحول بينها وبين الجمود، أو الانصهار غير الواعي؛ نوعية تتميز بعقلية علمية ناقدة، وشخصية متميزة قوية، وثقة بالقدرة على تفعيل الحاضر، وصناعة المستقبل، والتعامل مع الآخر من منطلق الندية والمساواة، لا الدونية والاستسلام، إن صناعة الإنسان لا تتم "عن طريق إضافة معلومات، أو مقررات جديدة إلى المناهج والبرامج الموجودة "(١٤)، ولكن بتجديد الأسلوب والعمل.

وهذا لن يتحقق إلا إذا عملنا على إصلاح الواقع وتغييره بعمل جماعي متعاون، وذلك وفق الخطوات التالية:

١ - تشكيل لجان علمية متخصصة تقوم بدراسات ميدانية مستقصية، لمعرفة حقيقة الواقع، وتلمس مواضع الضعف، والقصور في الخطط الحالية، والمناهج المتبعة، ودراستها دراسة علمية موضوعية، ثم تقديم المقترحات، والتوصيات اللازمة للإصلاح وعلاج مواطن الخلل.

٢ - تحديد الأهداف المقصودة بدقة ووضوح، مع مراعاة أن تكون هذه الأهداف قابلة للتطبيق، متسمة بالمرونة لتناسب تحديات المستقبل(١٥).

---

(١٤) محمد نبيل نوفل (د)، مرجع سابق، ص ٩٥ .

(١٥) عبد العزيز بن عبد الوهاب البابطين(د)، أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للقرن الواحد والعشرين، ٤-١٤١٨/٦/٧هـ .

٣ - وضع خطط مستقبلية، مبنية على الدراسات الميدانية للواقع، ومرتبطة بالأهداف المحددة، وخطط التنمية، وفق استراتيجيات محددة الخطوات، واضحة الملامح، محققة للغايات، يقوم بها خبراء متخصصون.

٤ - إعادة النظر في البرامج التعليمية، والهياكل الجامعية، لتناسب التطورات المعاصرة وفق ضوابط شرعية إسلامية.

٥ - القيام بعمليات تقويمية مستمرة شاملة لبرامج الدراسات العليا من حيث: المناهج الدراسية، والهيئة التعليمية، ونوعية الدارسات وقدراتهن العلمية ؛ لمعرفة مدى تكامل العملية التعليمية، ومعرفة مواطن الضعف والقصور لتداركها في وقت مبكر، ومواطن القوة لتعزيزها؛ وهذا يستلزم تصميم أساليب تقويم مناسبة وشاملة.

٦- التدقيق في اختيار أعضاء هيئة التدريس في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا، ووضع معايير دقيقة وحازمة لاختيار أفضل الكفاءات.

٧- تأهيل أعضاء هيئة التدريس تأهيلاً علمياً، ومهنياً مناسباً، وتفعيل دورهم العلمي والبحثي والتربوي بصورة حقيقية فعالة.

٨- إيجاد مراكز متخصصة تقوم بوضع برامج تدريبية على شكل دورات متفاوتة المدد لأعضاء هيئة التدريس في مجال تحسين الأداء التدريسي لهم، وإكسابهم المهارات اللازمة التي تساعدهم على القيام بمسؤولياتهم التعليمية(١٦).

٩- وضع خطط علمية تربوية متناسقة للأقسام الدراسية، تعمل على البناء الفكري والعقلي للطالبة، وتنمية الشخصية الذاتية المتميزة في إطار متناسق، ومنظومة علمية متكاملة للمقررات المختلفة،

(١٦) انظر: خضير بن سعود الخضير (د)، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز، ط١، الرياض مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ، ص ٢٢٥ـ ٢٢٦.

بصورة تحقق مبدأ كيفية الحصول على المعرفة لا التسليم بها؛ مع مراعاة الفروق الفردية بين الطالبات، فأول أهداف التعليم هو تنمية القدرات لا صبها في قالب واحد محدد.

١٠- توفير الجو العلمي والثقافي الحر، المتمثل بالحوارات المفتوحة وعقد الندوات، وإقامة المؤتمرات العلمية والثقافية، التي تطرح من خلالها المسائل العلمية، والمشكلات الثقافية وقضايا العصر، وأوضاع المجتمع، وتشجيع الأعضاء على المشاركة فيها لتعزيز قدراتهم العلمية، وتنمية حصيلتهم الثقافية، وربطهم بالواقع.

١١- وضع معايير جديدة ودقيقة وموحدة للقبول في التعليم الجامعي بشكل عام وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص لإتاحة الفرص للعناصر المتميزة لاستكمال دراستها، والحفاظ على جودة النوعية والمستوى(١٧).

١٢- تطوير أساليب التدريس وتنويعها، وعدم الاعتماد على أسلوب المحاضرة والتلقين، مع الاهتمام بتنمية الجوانب البحثية والتركيز عليها، واستخدام نظام المحاضرات الحوارية المفتوحة بين الأستاذ والطالبة؛ فالاستقلالية الشخصية تظهر في عادة التفكير الجاد من خلال الفكر المشترك في مراحل متوازية من التطور عبر المناقشات الحرة، والتبادل الفكري غير المقيد؛ فيتربى العقل، وتنضبط الانفعالات.

١٣- توجيه الباحثات لتكون رسائلهن العلمية متصلة بالواقع ومشكلات المجتمع، وقضايا العصر، فتستثمر الجهود العلمية فيما يعود على المجتمع بالنفع، ويحقق خطط التنمية.

١٤- العمل على تنمية روح الاستقلالية لدى طالبات الدراسات العليا، وصنع الشخصية الفعالة المشاركة في عملية التعلم والتعليم.

(١٧) عبد العزيز بن عبد الوهاب البابطين(د)، أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي، مرجع سابق .

١٥- توفير إشراف جزئي من خارج المؤسسة التعليمية ليقوم بدور تقويمي تفصيلي دقيق قبل نهاية السنة الأولى من البحث لتحديد مدى صلاحية الباحثة للاستمرار في البحث، ومدى مناسبة المشرف للبحث والباحثة. ذلك أن الإشراف على الدراسات العليا والبحوث ليس أمراً هيناً، وإنما يتطلب جهداً وعمقاً وحسن متابعة، والتزاماً أدبيا من قبل الباحثة والمشرف(١٨).

١٦- تشكيل لجان تطويرية داخل الأقسام العلمية، تقوم بدراسة أوضاع القسم العلمية من حيث:

أ -المناهج وتوصيفها، ومدى ملاءمتها لاحتياجات الطالبات التخصصية، وارتباطها باحتياجات المجتمع وخطط التنمية.

ب - ومستوى الأساتذة ومدى قدرتهم على توظيف المادة العلمية في تحقيق الأهداف العليا للبرامج التعليمية.

مع ربط هذه اللجان بلجنة عليا على مستوى الكلية، ثم على مستوى المملكة لتحقيق أفضل النتائج التطويرية المبنية على الواقع الفعلي للأقسام الدراسية.

١٧- التنسيق بين جامعات المملكة وكليات البنات في مجال التبادل العلمي والمعرفي وتبادل الخبرات، وربط بعضها ببعض ضمن خطط استراتيجية مستقبلية تكاملية، تعمل على رفع مستوى الدراسة، وتوحيد الجهود، والاستفادة من التجارب والخبرات منعاً للازدواجية والتكرار.

١٨- عقد لقاءات منتظمة على شكل ندوات أو حوارات مفتوحة بين

(١٨) انظر: روث بيرد، وجيمس هارتلي، التعليم والتعلم في الجامعات والمعاهد العليا، ترجمة: أحمد إبراهيم شكري، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤١٢هـ، ص ٢٩٤-٢٩٥.

أعضاء هيئة التدريس في التخصص الواحد على مستوى كليات البنات وجامعات المملكة لتبادل الآراء، ومتابعة المستجدات، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، من أجل الارتقاء بمستوى المادة العلمية من جهة، ومستوى اهتمامات الأعضاء وتنمية حصيلتهم الثقافية من جهة أخرى.

١٩- "إبعاد الجامعات عن البيروقراطية التي تعوق مسيرتها وتخفيف القيود البيروقراطية والروتينية عنها لأداء رسالاتها ومشاركة ممثلين عن هيئة التدريس في صياغة القرارات المختلفة ومتابعة التنفيذ"(١٩).

٢٠- دعم مكتبات الكليات والجامعات بالكتب المصدرية، والمرجعية، والدوريات، والتقنية الحديثة، وربطها فيما بينها محلياً وخارجياً.

٢١- إنشاء مراكز لخدمة الباحثات وتوفير احتياجاتهن المعرفية.

(١٩) صبحي عبد الحفيظ قاضي (د)، قضايا جامعية، ط١، الدمام، دار الإصلاح للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ، ص ١٦٤ .